الأمم المتحدة S/2005/631

مجلس الأمن

Distr.: General
6 October 2005
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٤٢ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، الذي أنشئت به ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، والقرار ١٦٠٨ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، الذي مددت به ولايتها إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦. ويغطي التقرير التطورات الرئيسية التي جدت منذ صدور تقريري المؤرخ ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٥ (S/2005/313) حتى ٢٩ أيلول/سبتمبر ، مع تركيز خاص على المسائل المحددة في القرار ١٦٠٨ (٢٠٠٥).

ثانيا – الجوانب السياسية

٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واجهت الحكومة الانتقالية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تحديات سياسية وأمنية خطيرة. وعلى الرغم من هذه التحديات فقد اكتسبت العملية الانتخابية زخما. وشملت عملية تسجيل الأحزاب والمرشحين والناخبين طائفة واسعة نسبيا من الآراء السياسية في هايتي، وبالتالي عززت مصداقية العملية الانتخابية وإمكانات إجراء مناقشة عريضة بشأن مستقبل هايتي. غير أن هناك معوقات تقنية كبيرة تَحول دون سير هذه العملية بيسر وما زال الحوار السياسي في طور التكوين.

ألف – التطورات السياسية

٣ – ظلت الحكومة الانتقالية تواجه تحديات خطيرة في مجالات رئيسية، مثل الأمن، وحقوق الإنسان وظروف المعيشة، وتُجابَه بالنقد من عدة قطاعات في المجتمع. واستجابة لذلك، عقد رئيس الوزراء جيرار لاتورتي سلسلة من الاجتماعات المغلقة مع الزعماء السياسيين والقطاع الخاص، لوضع استراتيجية لمكافحة عنف العصابات المسلحة وتعزيز الثقة بالحكومة الانتقالية والعملية الانتخابية. وبالإضافة إلى ذلك، قدم مجلس الحكماء إلى الحكومة

101005 101005 05-53358 (A)
0553358

الانتقالية، في ٢٥ حزيران/يونيه، خريطة طريق تحدد الأولويات لنجاح استمرار العملية الانتقالية وهي: الأمن العام، والعدل، والانتخابات، والإدارة السياسية، والتدابير الاقتصادية.

٤ - وبعد مرور أشهر من الخلاف حول تزايد الشعور بانعدام الأمن علاوة على التعامل مع احتجاز شخصيات بارزة مرتبطة بحزب فانمي لافالاس، خاصة رئيس الوزراء السابق إيفون نبتون، استقال وزير العدل والأمن العام في ١٤ حزيران/يونيه. وأُنشئت حكومة جديدة في ٢٢ حزيران/يونيه، مع وزراء جدد للعدل والأمن العام، والداخلية، والشؤون الاجتماعية. وفيما بعد، عُين مدير عام جديد لشرطة هايتي الوطنية في ١٨ تموز/يوليه.

٥ - ورغم الجهود التي بذلتها الحكومة الانتقالية، ظلت مؤسسات الدولة ضعيفة بصفة عامة. وظل نقص الموارد يعوق أداء السلطات المحلية لمهامها، الأمر الذي كانت له آثار سلبية على مصداقية الدولة. وفي بعض المناطق، ظلت السلطات المحلية المحلولة قائمة في مخالفة لتعليمات وزارة الداخلية (انظر S/2005/313، الفقرة ٢٨).

٦ - وبلغ التوتر السياسي، بالإضافة إلى الشواغل الأمنية، مستوى مرتفعا عندما وُجد الصحفي والشاعر الشهير جاك روش، الذي كان قد اختطف قبل ذلك بأربعة أيام، مقتولا في ١٤ تموز/يوليه. ونددت بعض المسؤولين الحكوميين، علاوة على مجلس الحكماء، بعملية القتل في بيانات عامة فُسرت بشكل واسع على أنها اتهامات بضلوع أعضاء حزب فانمي لافالاس في جريمة القتل ودعوة إلى حظر هذا الحزب. وقد أشارت التحقيقات التي أجرتها البعثة وشرطة هايتي الوطنية في عملية الاختطاف والقتل الذي أعقبها إلى أن الجريمة كانت ذات دوافع سياسية، لكنها لم تستطع تحديد المسؤولية بصورة قاطعة.

٧ - وأثار حضور الأب جيرار جون جيست، وهو أحد ناشطي حزب لافالاس، في جنازة السيد روش في ٢١ تموز/يوليه رد فعل قوي من الجمهور. ولتأمين سلامته، أخذته البعثة إلى أحد مخافر الشرطة. وهناك، اعتُقل في وقت لاحق ووجه إليه أحد قضاة التحقيق تهمة المشاركة في اختطاف وقتل السيد روش. وفي ٣١ آب/أغسطس، نقل إلى المبنى الملحق بالسجن الوطني حيث مازال السيد نبتون ووزير الداخلية السابق، جوسليرم بريفير، مسجونين، مع قيام البعثة برصد احتجازهما وضمان سلامتهما.

٨ - وتزايد نشاط الأحزاب السياسية في الفترة المفضية إلى الانتخابات. ونظمت البعثة سلسلة من اجتماعات الأحزاب السياسية من أجل تهيئة بيئة إيجابية للعملية الانتخابية. وجمع أول هذه الاجتماعات، المعقود في ١١ و ١٢ أيار/مايو، ٣٦ من زعماء الأحزاب السياسية الذين ناقشوا مسائل الحكم، والعملية الانتقالية، وطول مدة الحبس قبل المحاكمة. وفي ١٧ أيار/مايو، وقع زعماء ٣٤ حزبا سياسيا ”إعلان بور - أو - برانس لمكافحة الفساد“،

الذي يدعو إلى وضع مدونة قواعد سلوك أخلاقية للأحزاب السياسية. وتعهد الموقعون أيضا بإجراء حملة انتخابية مفتوحة ونزيهة وإنشاء لجنة برلمانية معنية بالفساد خلال الدورة المقبلة للبرلمان.

٩ - واتُخذت خطوة إضافية في ١٤ حزيران/يونيه، عندما وقع ١٧ حزبا سياسيا، بما في ذلك قطاعات من حزب فانمي لافالاس، مدونة قواعد سلوك انتخابية تمنع استخدام العنف في السعي نحو السلطة السياسية. وفي ٢٥ و ٢٦ تموز/يوليه، نظمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة الانتقالية حلقة عمل لحوالي ٦٠ زعيما سياسيا، نوقشت خلالها مسائل أساسية تتعلق بالحكم.

١٠ - وشجعت البعثة أيضا مشاركة المرأة في العملية الانتخابية. ففي الفترة من ٣ إلى ٨ تموز/يوليه، نظمت البعثة دورة تدريبية بشأن موضوع ''المرأة والزعامة'' لصالح المرشحات المحتملات في الانتخابات القادمة. وفي ٢٥ آب/أغسطس، بدأت البعثة، مع منظمة غير حكومية محلية، برنامجا إذاعيا أسبوعيا بغية إذكاء وعي المرشحات والناخبات على السواء.

١١ - وتحت رعاية المعهد العالي للتدريب السياسي والاجتماعي، وبدعم من حكومة النرويج، وقع ١٢ حزبا سياسيا في ٢٧ أيلول/سبتمبر ''ميثاق الاستقرار والقابلية للحكم''. ويلزم هذا الاتفاق الموقعين عليه بالتعاون قبل إجراء الانتخابات وبعدها بغية ضمان الاضطلاع بالمهام الأساسية بروح التعاون.

١٢ - وتقدمت عملية الحوار الوطني خلال الفترة المشمولة بالتقرير بصورة بطيئة. وواصلت اللجنة التحضيرية المؤلفة من ١٢ عضوا تحديد أعضاء الأمانة التقنية واللجنة التوجيهية للحوار الوطني. وعقدت اللجنة عددا من الاجتماعات مع شتى قطاعات المجتمع، والأحزاب السياسية، بالإضافة إلى المجتمع الدولي، لمناقشة آلية وعملية الحوار الوطني. واضطلع عدد من الأحزاب السياسية بمبادرة تحديد بعض الأفراد كمرشحين للجنة التوجيهية.

باء - الأعمال التحضيرية للانتخابات

١٣ - أعلن المجلس الانتخابي المؤقت في أوائل أيلول/سبتمبر في تغيير للمواعيد المقررة سابقا، أن الانتخابات التشريعية والرئاسية ستجرى في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ٣ كانون الثاني/يناير (الجولة الأولى والثانية على التوالي)، وأن الانتخابات المحلية/البلدية ستجرى في ١١ كانون الأول/ديسمبر. غير أن الحكومة الانتقالية لم تنشر بعد هذا الجدول الزمني وطُعن بشكل عام في إمكانية تنفيذه. وطلب رئيس الوزراء جيرار لاتورتي من المجلس الانتخابي

المؤقت استعراض هذا الجدول الزمني، بدعم من البعثة، مع مراعاة احترام المطلب الدستوري الذي يقتضي أداء اليمين من قبل الرئيس المنتخب في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦، وإدخال تغييرات إذا اقتضى الأمر ذلك.

١٤ - وبعد صعوبات أولية، أحرز تقدم كبير في عملية تسجيل الناخبين، التي تضطلع فيها منظمة الدول الأمريكية بدور قيادي. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ، كان ٢,٩ مليون شخص، أو ما يفوق ٧٠ في المائة من الناخبين المؤهلين البالغ عددهم أربعة ملايين، قد سجلوا أنفسهم. ومُددت المواعيد النهائية للتسجيل أربع مرات، كان آخرها إلى غاية٣٠ أيلول/سبتمبر. وأقامت منظمة الدول الأمريكية، بدعم من البعثة، ٤٥٠ مركزا للتسجيل في جميع أرجاء البلد، بما في ذلك عدة مراكز متنقلة.

١٥ - ووافق المجلس الانتخابي المؤقت على تسجيل ٤٥ حزبا سياسيا و ٣٢ مرشحا رئاسيا، يمثلون طائفة عريضة من الاتجاهات السياسية. ويمثل أحد المرشحين الرئاسيين الموافق عليهم، هو مارك بازين، تحالفا انتخابيا لقطاع واسع من حزب فانمي لافالاس والحزب الذي ينتمي إليه؛ وبالإضافة إلى ذلك، ينبثق مرشح آخر ووفق عليه، هو الرئيس السابق روني بريفال، من حزب لافالاس. وقد زاد هذا بصورة كبيرة من احتمال إجراء انتخابات شاملة.

١٦ - وقدم عشرة مرشحين محتملين رفض المجلس الانتخابي المؤقت طلبات تسجيلهم شكاوى قانونية تطعن في هذا القرار؛ ومن بينهم جيرار جيل من حزب فانمي لافالاس ورئيس الوزراء السابق جان - ماري كيريستال، الذي ينتمي إلى حزب لافالاس.

١٧ - وما زال الإطار التشريعي للعملية الانتخابية غير كاف. فرغم المشورة التي قدمتها البعثة، لم تقم الحكومة الانتقالية بعد بإدخال التغييرات اللازمة على المرسوم الانتخابي الصادر في ١١ شباط/فبراير الانتخابي (انظر S/2005/124، الفقرة ٢٨). وبالإضافة إلى ذلك، ما زال من الصعب ضمان عدم تلوث العملية الانتخابية بمرشحين يشيع اعتقاد الجمهور بأنهم مجرمون أو ذوو علاقات وثيقة مع العصابات أو العنف الإجرامي. وتتفاقم هذه الحالة من جراء الارتياب في أن الحملات الانتخابية تمول جزئيا، على الأقل، بأموال من مصادر مشبوهة. ومن المهم أن تعالج مؤسسات هايتي هذه المسألة بشكل جدي.

١٨ - وعلاوة على ذلك، ظلت قدرة المجلس الانتخابي المؤقت على تنظيم الانتخابات وإدارتها في الوقت المناسب مشكلة قائمة. فقد استمرت الأعمال التحضيرية للانتخابات بوتيرة أبطأ مما كان متوقعا وما زال عدد من المصاعب التقنية الهامة قائما. ورغم إعادة إنشاء الهيئة التنفيذية للمجلس الانتخابي المؤقت في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥، ظلت المؤسسة تعاني

من أوجه نقص هيكلية وتنفيذية حادة، ألقت بظلال من الشكوك الشديدة على مدى قدرتها على إنشاء أمانتها بالكامل أو التقيد بالمواعيد النهائية الحاسمة. وقد حال تأخر تحديد مواقع مراكز الاقتراع وعددها، بالاقتران مع تأخر اعتماد الجدول الزمني الانتخابي، دون إنجاز المخططات اللوجستية والأمنية لإجراء الانتخابات.

١٩ - وفي هذا السياق، حددت البعثة ومنظمة الدول الأمريكية ١٠ قرارات وإجراءات رئيسية يتعين على سلطات هايتي اتخاذها على وجه السرعة. وتتضمن هذه القرارات والإجراءات تزويد المجلس الانتخابي المؤقت بهيكل تنفيذي فعال وموظفين فنيين في بور - أو - برانس وخارجها؛ وتأكيد الجدول الزمني الانتخابي وتنفيذ الإجراءات المطلوبة قانونا في حينها؛ ومراجعة المرسوم الانتخابي، على نحو ما أشير إليه أعلاه؛ وتحديد موقع مراكز الاقتراع وعددها. وحتى الآن، لم تنفذ السلطات الوطنية أيا من هذه التدابير بالكامل. ولكفالة إجراء الانتخابات في الموعد المحدد، من اللازم تعزيز قدرة المجلس الانتخابي المؤقت على اتخاذ القرارات العاجلة السريعة والمناسبة. غير أنه بالنظر إلى إخفاق السلطات الوطنية حتى الآن في تنفيذ التدابير العشرة ذات الأولوية، قد يكون من الضروري للبعثة أداء دور أكثر نشاطا في العملية الانتخابية وتقديم الدعم اللوجستي والتنفيذي إلى حد يتجاوز ما كان متوقعا أصلا. وفي تلك الحالة، ستحتاج البعثة إلى موارد إضافية.

٢٠ - ويبلغ العجز في تمويل الانتخابات حاليا ٤,١ مليون دولار، من أصل ميزانية قدرها ٦٠,٧ مليون دولار، نظرا لنقص التبرعات وتقلبات أسعار العملات التي تؤثر على التبرعات المقدمة باليورو. وسيؤدي تمديد فترة تسجيل الناخبين، والتغيرات التي تطرأ على الجدول الزمني الانتخابي، إلى زيادة أخرى في الميزانية.

٢١ - وستكون المراقبة الانتخابية الدولية والمحلية عاملا أساسيا في منع وقوع المخالفات والإبلاغ عنها وتصحيحها. وقد أعرب عدد من المنظمات الدولية والبلدان خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن الاستعداد لنشر مراقبين انتخابيين، وبدأ بعضها بالفعل عملية النشر. ومن الجدير بالذكر أن الاحتياجات التنفيذية للعملية الانتخابية ستحد من قدرة البعثة على تقديم المساعدة اللوجستية أو الأمنية للمراقبين، وسيكون من اللازم توفير المساعدة الثنائية.

ثالثا - الجوانب الأمنية

٢٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحسنت البيئة الأمنية في هايتي غير أن احتمال عودة ظهور العنف ما زال قائما، وستكون مواصلة التأهب أمرا حاسما ، خاصة خلال الفترة الانتخابية، إذا ما أُريد عدم انتكاس المكاسب التي تحققت. وفي الوقت نفسه، سيكون من

الأساسي مواصلة بذل الجهود لتعزيز بناء قدرات هايتي على إرساء سيادة القانون. وقد تمكنت البعثة بفضل إنشاء خلية التحليل المشترك للبعثة من زيادة قدرتها بشكل كبير على تحليل المعلومات وتبادلها في جميع أنحاء البعثة. غير أن البعثة ظلت تفتقر إلى إمكانية الحصول على المعلومات التكتيكية الموثوق بها.

ألف – البيئة والأنشطة الأمنية

٢٣ – ظلت الحالة الأمنية في معظم مناطق البلد هشة لكن مستقرة عموما، حيث لم يُبلغ سوى عن حوادث قليلة. غير أنه في بور – أو – برانس، أدى تزايد ملحوظ للعنف والإجرام، بما في ذلك عمليات الاختطاف، إلى نشوء شعور عام بالقلق الشديد خلال أيار/مايو وحزيران/يونيه. وردا على هذه الموجة من العنف، نظمت البعثة وشرطة هايتي الوطنية عدة عمليات ناجحة لإنقاذ المختطفين، وألقي القبض على عدد كبير من الخاطفين المشتبه فيهم. وزيدت العمليات العسكرية وعمليات الشرطة، إلى جانب تحركات تستهدف زعماء العصابات، في المقاطعات المتضررة من عنف العصابات.

٢٤ – نفذت مجموعة من المسلحين، في ١ حزيران/يونيه، هجوما أحرقت خلاله السوق الرئيسية في بور– أو – برانس، تيت بيف، خلف ١٧ قتيلا ودمارا كبيرا. وخلال شهر حزيران/يونيه، وقع ٥٩ حادث اختطاف في بور – أو – برانس، و ٤٢ في تموز/يوليه، و ٣٨ في آب/أغسطس وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر. وليس لهذه الهجمات نمط واضح سواء من ناحية الدوافع أو اختيار الضحايا، وقد استهدف فيها موطنون من جميع الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية.

٢٥ – ونفذت البعثة، في ٦ تموز/يوليه، عملية واسعة النطاق، في سيتي سولي، بهدف إلقاء القبض على ويلمار إيمانويل، أحد أبرز رؤساء العصابات، وتقديمه إلى العدالة. وقد ووجهت البعثة بإطلاق نار مكثف، ويعتقد أن ويلمار لقي مصرعه خلال العملية، إلى جانب أربعة من أتباعه. وبالرغم من أن البعثة اتخذت احتياطاتها لتفادي إصابات المدنيين، بالنظر إلى طبيعة المنطقة الحضرية المكتظة بالسكان، يبدو أن المدنيين وقعوا في منطقة تراشق النيران. ولم تتمكن البعثة من التحقق من التقارير عن إصابات المدنيين نظرا لقوة رد أنصار ويلمار بالنيران، مما أجبر جنود البعثة على الانسحاب من المنطقة. وهناك تقارير غير مؤكدة، ولكنها كثيرة، من شرطة هايتي الوطنية ومصادر أخرى عن أن العصابات شوهدت وهي تقوم بقتل المدنيين فور انتهاء العملية. وتقوم وحدة التحقيقات الخاصة المشتركة للبعثة بالتحقيق في هذه الأعمال الانتقامية، وكذلك في ادعاءات استعمال القوة المفرطة من جانب البعثة. كما أن الحالة الأمنية السائدة المضطربة في سيتي سولي زادت التحقيقات تعقيدا.

٢٦ - وعلى النقيض من ذلك، تحسنت الحالة الأمنية في بيل آير، وهي من النقاط الساخنة الأخرى، تحسنا كبيرا. ففي تموز/يوليه، أنشأت البعثة لها وجودا أمنيا دائما ثم أعادت فتح مراكز الشرطة الوطنية الهايتية للمجتمعات المحلية بالمنطقة. وقد تسنى فعليا طرد العصابات المسلحة من بيل آير، التي بدأت الأحوال فيها تعود إلى طبيعتها بعد فترة طويلة من الفوضى.

٢٧ - ومن المهم أن يتبع هذه العمليات الأمنية والجهود المشابهة لها في المستقبل الإسراع في تقديم مساعدات إغاثة ومشاريع تنمية فعالة،وكذلك توسيع نطاق أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. بيد أن هذه الجهود ظلت تعوقها قلة الشركاء المنفذين القادرين على العمل في المنطقة، ومحدودية عدد ما هو متاح نسبيا من الموظفين الحكوميين، والحالة الأمنية التي تحد من الحركة، وخصوصا داخل سيتي سولي وحواليها.

٢٨ - ومع نشر كتيبة من الأردن وسرية من سري لانكا، وتوقع بدء عملياتهما كليهما في تشرين الأول/أكتوبر، سيكون قوام العنصر العسكري للبعثة أقل بسرية واحدة فقط من قوامه المأذون به بموجب قرار مجلس الأمن ١٦٠٨ (٢٠٠٥). ويجرى إنشاء مقر قطاعي جديد في بور - أو - برانس لتمكين البعثة من تعزيز قدراتها التشغيلية ومن إرساء وجود أمني دائم في منطقة سيتي سولي.

٢٩ - ويجري تعديل نشر شرطة البعثة بغرض زيادة مواردها الموجهة نحو العملية الانتخابية إلى أقصى حد. وتم تعزيز عنصر الشرطة في آب/أغسطس مع نشر وحدة شرطة مشكلة قوامها ٨٥ فردا من السنغال. وينتظر نشر وحدة شرطة مشكلة ثامنة من نيجيريا في تشرين الأول/أكتوبر. وتبذل جهود كذلك لتحديد بقية أفراد ضباط الشرطة، مع إيلاء الأولوية للضباط من البلدان الناطقة باللغة الفرنسية، كلما كان ذلك ممكنا.

٣٠ - وتعد هاييتي نقطة عبور للمخدرات والأسلحة غير المشروعة. غير أن هذه الأنشطة غير المشروعة المرتبطة بهذا الاتجار تضر بالنسيج السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلد.وستكون للمساعدة الثنائية أهمية حاسمة في الحد من هذا التهديد. وبالإضافة إلى ذلك، تدرس البعثة حاليا الحاجة إلى طائرة استطلاع متخصصة للاضطلاع بعمليات مراقبة ودوريات في الأراضي الحدودية والمناطق الساحلية التي يتعذر الوصول إليها عموما.

باء - أمن الانتخابات

٣١ - دخلت مجموعة مسلحة مؤلفة من سبعة أفراد، في ٢٧ أيلول/سبتمبر، مركز التسجيل في سفانيت، في المقاطعة الوسطى، وسرقت معدات من المكاتب. وبخلاف ذلك، لم تقع سوى حوادث أمنية بسيطة كان لها تأثير مباشر على عملية الانتخابات منذ بدء تسجيل

الناخبين في ٢٥ نيسان/أبريل. وشملت هذه حوادث تتعلق بالصفوف الطويلة بمراكز التسجيل، واعتداءات بسيطة على أفراد من الحرس العاملين في الانتخابات، وسرقة وتدمير معدات. وعلى أن إمكانات وقوع أعمال عنف قد تزداد خلال فترة الحملة الانتخابية، وسيتم التصدي لذلك في تخطيط البعثة.

٣٢ - وقد وضعت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي خطة أمنية انتخابية تحدد المسؤوليات والترتيبات الأمنية في أيام الانتخابات والأيام التي تسبقها. وستقوم أفرقة الأمم المتحدة المتكاملة في المناطق بدور التنسيق في ظل السلطة العامة لمركز متكامل لرصد الانتخابات. وستكون زيادة القدرات العسكرية وقدرات الشرطة المتوفرة للبعثة، بالإضافة إلى قوات الشرطة الوطنية الهايتية وإلى ٦٠٠ ٣ فردا من مساعدي الأمن المحليين للانتخابات (انظر S/2005/313، الفقرة ١٠). ومع ذلك، فمن الواضح أن الفترة الانتخابية قد يشوبها التوتر، وأن القدرات الأمنية في البلد ستستخدم إلى أقصى حد ممكن.

جيم - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٣٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير تناقص التهديد الذي كان يشكله أفراد القوات العسكرية السابقة، وذلك على إثر وفاة رافيكس ريميسيانث في ٩ نيسان/أبريل، الذي كان قد نصَّب نفسه قائدا (انظر S/2005/313، الفقرة ١٦). وواصلت البعثة بذل جهودها لإقناع مجموعات الجنود السابقين بنزع سلاحهم طوعا، إلا أنه لم يحرز تقدم في هذا الصدد. فأفراد القوات العسكرية السابقين ظلت اهتماماتهم مركزة في المقام الأول على المدفوعات والمعاشات من الحكومة الانتقالية ومن وظائف القطاع العام، وخصوصا في إطار الشرطة الوطنية الهايتية أن أي جيش يعاد تشكيله. وفيما يتعلق بالتعويضات، فقد أعلن مكتب إدارة الجنود المسرحين، الذي أنشأته الحكومة الانتقالية، أنه قدم أول ثلاثة مدفوعات لنحو ٩٠ في المائة من الجنود السابقين، ولكنه لم يتمكن بعد من تأمين الموارد المالية للمدفوعات اللاحقة.

٣٤ - وكثفت البعثة اتصالاتها مع عناصر وثيقة الصلة بالمجموعات المسلحة الأخرى. وعقدت عدة جولات من المفاوضات في الأحياء الفقيرة من بور - أو - برانس وفي مواقع خارج العاصمة. وقد زاد الأمل في إمكانية كسر الجمود في الوضع في بيل آير في أعقاب عملية سيتي سولي في ٦ تموز/يوليه، حينما أبلغ عدد من قادة المجتمع المحلي البعثة بأن أعضاء المجموعة المسلحة على استعداد لنزع سلاحهم. على أنه تبين أن الكثيرين يحجمون عن القيام بذلك ما لم يتيقنوا أنهم لن يتعرضوا لهجوم من جانب الشرطة الوطنية الهايتية أو أي عصابات مسلحة منافسة. وتعكف اللجنة الوطنية لنزع السلاح، بمساعدة البعثة، على استنباط طريقة عمل واضحة للتفاوض بشأن معايير مفصلة للأهلية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٣٥ - وفي غضون ذلك، شرعت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برامج تقوم على المجتمع المحلي وتهدف إلى زيادة فرص أساليب كسب العيش، مما يقلل من العنف في الأحياء الفقيرة، والاستثمار في بناء القدرات لإعادة إدماج المتمردين المسلحين السابقين. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإنشاء قاعدة بيانات تساعد في إدارة عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وذلك من خلال مراقبة الأسلحة النارية وأحوال الأفراد الذين أعيد إدماجهم. كما ستضع الأساس لآلية فعالة لمراقبة الأسلحة النارية، مما يمكن أن يساعد السلطات في إدارة حيازة الأسلحة.

دال - سيادة القانون

٣٦ - ما انفك الافتقار إلى مؤسسات قوية ومتخصصة لسيادة القانون يشكل أحد أكبر التحديات التي تواجه هاييتي. ومما يثير القلق بوجه خاص نمط سوء السلوك الخطير المدعى لضباط الشرطة الوطنية الهايتية، بما في ذلك ما يدعى من تورطهم في إعدام ما لا يقل عن تسعة أفراد بإجراءات موجزة في ٢٠ آب/أغسطس أثناء مباراة في كرة القدم بمنطقة مارتيسانت في بور - أو - برانس. وتقوم البعثة بإجراء تحقيقاتها الخاصة وتدعم جهود الشرطة الوطنية في التحقيق في الحادث. وقد أصدرت البعثة تقريرا أوليا عن الحادث، تم رفعه إلى المفتش العام للشرطة الوطنية الهايتية.

٣٧ - وتساعد البعثة الشرطة الوطنية الهايتية في وضع خطة إصلاح، بناء على مذكرة تفاهم بين السلطات الهاييتية والبعثة، ترمي إلى تعزيز القدرات الفنية والمهارات التقنية، وتشتمل على فرز ضباط الشرطة والتصديق على أهليتهم. وكخطوة أولى، شرعت البعثة والشرطة الوطنية الهايتية في عملية تسجيل مؤقتة لضباط الشرطة الوطنية في مشروع تجريبي في جاكميل، في أوائل أيلول/سبتمبر. وحتى ٢٩ أيلول/سبتمبر، تم تسجيل ٢٠٩ ضباط و ١٥٨ قطعة سلاح.

٣٨ - وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، أكمل ٧٧٨ ضابطا تدريبهم بأكاديمية الشرطة. وكان من بين هؤلاء ٣٥ امرأة و ١٤٨ من الأفراد السابقين بالجيش. ووضع منهج دراسي جديد بدعم من البعثة يشمل عناصر تتعلق بحماية الطفل والتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية. ومنذ آذار/مارس ٢٠٠٤، تخرج من الأكاديمية ١ ٥٤٦ ضابطا. ويكمل المنهج الدراسي الرسمي التوجيه في الميدان الذي يقوم به أكثر من ٤١٠ ضباط شرطة تابعين للبعثة، يصحبون ضباط الشرطة الوطنية الهايتية، ويقدمون لهم الدعم في مجال العمليات في أنشطتهم اليومية، فضلا عن تدريب متخصص أثناء الخدمة في ٤٦ من مراكز الشرطة التابعة للشرطة الوطنية.

٣٩ - وما فتئ النظام القضائي يعاني من أوجه القصور الفنية التي تضعف ثقة الجمهور فيه. وقد شاع الاعتقاد بأن طول فترة اعتقال إيفون نيبتون، رئيس الوزراء السابق الذي أعلن مؤخرا عن تقديمه إلى المحاكمة، هو دليل على تدخل الأطراف الفاعلة السياسية في عمل النظام القضائي. وإضافة إلى ذلك، فإن إطلاق سراح لويس جوديل شامبلين مؤخرا، وهو نائب قائد المجموعة شبه العسكرية المسماة الجبهة الثورية للنهوض والتقدم في هاييتي، الذي أدين غيابيا وحكم عليه لتورطه في جرائم شتى في ١٩٩٣ و ١٩٩٤، قد أساء إلى مصداقية النظام القضائي.

٤٠ - وخلال الشهر والنصف الماضيين بذلت السلطات الهاييتية بعض المحاولات الأولية لمعالجة قضايا إدارة العدل وقضايا الاعتقال. ونشر وزير العدل خطة عمل للنصف الثاني من عام ٢٠٠٥ تشير إلى ١٢ مجالا باعتبارها أولويات للعمل. وقد أعرب الرئيس بونيفاس الكسندر ووزير العدل كلاهما عن دعمهما لإصدار مراسيم بشأن استقلال القضاة. ويجرى حاليا استعراض مشروعي مرسومين يتعلقان بالنظام الأساسي لمدرسة القضاة والمجلس الأعلى للقضاة. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة الانتقالية لجنة وطنية مخصصة لمعالجة قضايا طول مدة الإجراءات السابقة للمحاكمات، وكذلك لجنة لاستعراض الاعتقالات في بور - أو - برانس؛ كما شرعت في إصلاح السجون في هنشي وميربالييه، وبدأت أول محاكمات بمحلفين منذ سنتين في كل من غونايف، وهنشي، وليز كايز وفورت ليبيرتي.

٤١ - وتقوم البعثة بإعداد مجموعة من التوصيات عن الكيفية التي يمكن أن تساعد بها البعثة والمجتمع الدولي الأعرض نطاقا في تقوية الهيئة القضائية الهاييتية ونظم الإصلاحيات، استنادا إلى جملة أمور من بينها استنتاجات فريق استشاري معني بالعدالة الجنائية أوفد في حزيران/يونيه. وسوف تستند هذه التوصيات إلى الدروس المستفادة من الارتباطات السابقة في هاييتي، بما في ذلك الحاجة إلى نهج متوازن لتعزيز مؤسسات الشرطة، والهيئة القضائية والمؤسسات الإصلاحية على نحو متواز.

رابعا - حقوق الإنسان

٤٢ - تواصل انتهاك حقوق الإنسان للشعب الهاييتي نتيجة لمزيج من العنف الجنائي وأوجه القصور المؤسسية المشار إليها أعلاه. وتعمل البعثة على تطوير قدرات محلية ، بما في ذلك عن طريق التدريب وتقديم المشورة للمنظمات المحلية لحقوق الإنسان، مع مواصلة رصد حقوق الإنسان على الواقع.

٤٣ - ومتابعة لهذه الأهداف، قامت البعثة بتوثيق حالات منتشرة من الاعتقالات غير القانونية، وسوء المعاملة والاعتقال المطول في فترة ما قبل المحاكمة. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٥، كانت نسبة ٩٣ في المائة من المحتجزين توجد بمعتقلات ما قبل المحاكمة وقد يكون الرقم الآن أعلى. وفيما ازدادت عمليات الشرطة الوطنية الهايتية مع نهاية السنة المشمولة بالتقرير، لم تتمكن الشرطة والسلطات القضائية حتى الآن من إكمال التحقيقات اللازمة لاستصدار أوامر توقيف وإحضار المجرمين المشتبه فيهم إلى المحكمة وتوجيه الاتهام إليهم ومقاضاتهم، على النحو السليم. وتلقت البعثة تقارير موثوق بها عن أن عناصر من الشرطة الوطنية الهاييتية تورطت في عدد حالات الإعدام بإجراءات موجزة، بما في ذلك عمليات القتل في مارتيسانت المشار إليها أعلاه، وغير ذلك من أعمال قطع الطرق والعنف. وخلال الشهور الثلاثة الماضية، أجرت وحدة التحقيقات الخاصة المشتركة للبعثة التحقيق في ما لا يقل عن أربع من حالات الادعاء بارتكاب الإعدام بإجراءات موجزة. وعلاوة على ذلك، وفي بعض الحالات التي اكتشف فيها أن ضباط الشرطة ضالعون في قضايا سوء سلوك مشهودة، كفلت التدابير التأديبية التي اتخذت ضدهم حمايتهم من التحقيقات الرسمية والملاحقة القضائية. وقد وافق المجلس الأعلى للشرطة الوطنية على إنشاء لجنة مشتركة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان. وتعمل شرطة البعثة حاليا على وضع استراتيجية للتنفيذ.

٤٤ - وعلى العموم، ما تزال أعمال العنف والاعتداء الجنسي والابتزاز والتحرش والتخويف المتكررة التي تمارسها العصابات المسلحة تنغص الحياة اليومية لسكان مركز مدينة بور - أو - برانس وأحيائها الفقيرة المكتظة بالسكان. كما أبلغ عن أن الخاطفين يُخضعون أسراهم على نحو متزايد للتعذيب والاغتصاب وغيرها من أشكال المعاملة السيئة. ويأتي الضحايا من جميع قطاعات المجتمع ويشملون عددا من الأطفال.

٤٥ - وإضافة إلى ذلك، وثقت البعثة عمليات قتل للأطفال في سيتي سولي وغيرها من الأحياء الفقيرة أثناء تبادل إطلاق النار بين العصابات والشرطة الوطنية الهايتية، كما وثقت تواصل استخدام العنف الجنسي ضد الأطفال. وخلال زيارات إلى مراكز الاعتقال التابعة للشرطة القضائية في ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥، وجدت البعثة ثلاث حالات لمعتقلين هناك يدّعى ارتكابهم التعذيب للأطفال.

٤٦ - ولمعالجة مشكلة الانتهاكات المدّعاة لحقوق الطفل من جانب الشرطة الوطنية الهايتية، وقّعت البعثة اتفاقا مع الشرطة الوطنية لتزويد جميع المجندين الجدد في صفوف الشرطة بتدريب شامل على حماية الأطفال. وشارك في هذه الدورات جميع المتدربين الجدد وعددهم ٧٧٨. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت حملة توعية مشتركة في جميع أنحاء البلد لمكافحة جميع

أشكال العنف ضد الأطفال، بما فيها الاعتداء الجنسي وبغاء الأطفال، وذلك بالتعاون مع التحالف الهايتي لحقوق الطفل.

خامسا – الوضع الإنساني والتنمية

٤٧ – إلى جانب الجهود التي تبذلها البعثة لمعالجة المسائل المتعلقة بالحقوق السياسية والأمنية وحقوق الإنسان، يواصل المجتمع الدولي أداء دور رئيسي في الاستجابة للحاجات الإنسانية والإنمائية التي يجب تلبيتها في هايتي لتحقيق استقرار دائم. ومن المحتمل أن يثير إقامة إدارة جديدة في بداية العام القادم توقعات غير واقعية. وسيكون من الأهمية بمكان أثناء فترة ما بعد الانتخابات أن يتركز الدعم الدولي على توليد فرص العمل وأن يسفر عن إنشاء مشاريع بارزة.

ألف – الوضع الإنساني

٤٨ – ضرب إعصارا دنيس وإميلي هايتي حتى الآن خلال موسم الأعاصير لعام ٢٠٠٥، وأسفرا معاً عن مقتل ٣٢ شخصا وإلحاق الضرر بـ ١٥ مدرسة و ٤٠٠ منزل و ٣ شبكات للإمداد بالماء وجسر واحد في شبه الجزيرة الجنوبية. وفي بعض المناطق، تقدر الخسائر الزراعية بنسبة ٢٠ إلى ٢٥ في المائة من المحصول الجديد مما يؤدي إلى تفاقم الآثار التي خلفها الجفاف في وقت سابق من هذا العام، والذي أدى إلى انخفاض الناتج الزراعي بنسبة تزيد على ٥٠ في المائة في أشد المناطق تأثرا (انظر S/2005/313، الفقرة ٣٦). وبالإضافة إلى تقديم المساعدة في أعمال الإغاثة، ركزت البعثة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى على زيادة التأهب للكوارث في هايتي. وفي هذا المجال، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة في إعداد خطة عمل وطنية وتنظيم عمليتين لمحاكاة الوضع أثناء الأعاصير بهدف اختبار آليات التنسيق الوطنية والتابعة للأمم المتحدة. وقد أتاحت هذه الاستعدادات تحسين تنسيق الجهود المشتركة بين الوكالات خلال الإعصارين المذكورين.

٤٩ – واستمر العنف في إعاقة عمل هيئات المساعدة الإنسانية في الأحياء الفقيرة من بور – أو – برانس. وبالرغم من ظروف العمل الصعبة تمكنت منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من تنفيذ أو مواصلة تنفيذ ٤٧ مشروعا في مجالات المياه والمرافق الصحية، والتعليم، والهياكل الأساسية، والصحة، وحقوق الإنسان، وشؤون الجنسين، وإيجاد فرص العمل، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

باء – التنمية وإطار التعاون المؤقت والمشاريع ذات الأثر السريع

٥٠ – لا تزال الأزمة الاجتماعية – السياسية تحدث أثرا سلبيا على الوضع الاقتصادي في هايتي. وقد ساعد المضي في تنفيذ إطار التعاون المؤقت (انظر S/2004/698، الفقرة ٢٥) وبرنامج الانتعاش الاقتصادي، وكذلك برنامج المساعدة الطارئة بعد انتهاء الصراع على معالجة الاختلالات الاقتصادية بصورة جزئية. كما أن ارتفاع أسعار النفط وضعف القدرة الإنتاجية، فضلا عن الكوارث الطبيعية التي أصابت البلد في عام ٢٠٠٤، كانت العوامل الرئيسية التي حالت دون الانتعاش الاقتصادي في عام ٢٠٠٥. وقد اتخذت الحكومة المؤقتة عددا من التدابير الإيجابية في مجال المالية العامة، بغية مكافحة الفساد والتهريب، مما ساعد على احتواء التضخم واستقرار العملة المحلية. ومع ذلك، لا تزال الحاجات البشرية ماسّة فيما يتعلق بخدمات الصحة العامة، والتعليم، ومياه الشرب المأمونة والأمن، والعدالة، والهياكل الأساسية العامة. ولا تتجاوز نسبة الطرق ذات النوعية الجيدة ٥ في المائة من شبكة الطرق الوطنية التي تبلغ مسافتها ٢٠٢ ٣ كيلومترات.

٥١ – وقد أبلغت الحكومة الانتقالية عن تحسن صرف الأموال المتعهد بدفعها في إطار التعاون المؤقت منذ أيار/مايو. وارتفع إجمالي الصرف بنسبة ١٩ في المائة، ويوافق الآن الهدف المطلوب بالنظر إلى أن الإسقاطات الأولية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ تقرب من ٥٠٠ مليون دولار. وقد تم صرف ٤٥ في المائة من المبلغ لدعم الوصول إلى الخدمات الأساسية، و ١٠ في المائة للإنعاش الاقتصادي و ٢٠ في المائة للإدارة الاقتصادية، و ١٣ في المائة للإدارة السياسية و ١٢ في المائة للمعونة المتعلقة بالميزانية والمتأخرات والأموال غير المخصصة. وقد أعربت الحكومة الانتقالية عن ثقتها بأن عملية الصرف ستتقيد مستقبلا بالأهداف المالية المسقطة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وخلال مؤتمر عُقد بمونتريال في ١٥ و ١٦ حزيران/يونيه بشأن المساعدة الدولية لهايتي، أعادت الجهات المانحة التأكيد على التزامها الراسخ بتقديم دعم طويل الأجل للبلد وأحاطت علما بنداء الحكومة الانتقالية الداعي إلى تعزيز المساعدة في مجالات القانون والنظام والطاقة وتوليد العمالة بسرعة والاستعدادات للسنة الدراسية الجديدة.

٥٢ – ويواصل برنامج الأغذية العالمي أنشطته من أجل تغذية ما يقرب من ٠٠٠ ٣٣٠ من طلاب المدارس الابتدائية والثانوية في أقل المناطق أمناً في الشمال والشمال الشرقي والغرب وأورتيبونيت. وقامت وزارة الصحة والتعليم بحملة وطنية، قدم لها البرنامج دعما ناشطا، عالجت ما يقرب من ٠٠٠ ٧٠٠ طالب من الأمراض الطفيلية، ووفّرت التدريب لأكثر من ٠٠٠ ١٦ مدرس وعامل في ميدان الصحة. وفي أيار/مايو، بدأ برنامج الأغذية العالمي

عملية جديدة طويلة الأمد للإغاثة والإنعاش، ستوفر التربية التغذوية والمساعدة الغذائية لـ ٥٥٠ ٠٠٠ طفل وحامل ومرضعة ومصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب والسل، يعانون جميعهم من سوء التغذية. كما بدأ اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان تنفيذ برنامج مشترك مدته خمس سنوات لمعالجة ارتفاع مستوى الوفيات النفاسية، ويستهدف الوصول إلى مليون امرأة في المقاطعات الشمالية الثلاث والمقاطعة الوسطى في هايتي.

٥٣ - وخلال السنة المالية ٢٠٠٤-٢٠٠٥، أقرت البعثة ٩٨ من المشاريع السريعة الأثر بلغت قيمتها ٨٧٣ ٩٦٩ دولارا. وعاد البرنامج بالنفع على سكان المناطق العشر جميعها، وشمل مجالات كالزراعة، والتعليم، والبيئة، والصحة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحقوق الإنسان، وشؤون الجنسين، والإغاثة في حالات الطوارئ، وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية، والمياه والمرافق الصحية، والتربية الوطنية. وقد أنجز ٤٠ مشروعا سريع الأثر، أما المشاريع الباقية فهي في مراحل تنفيذ متباينة. وقد نزعت البعثة الطابع المركزي عن البرنامج للسنة المالية ٢٠٠٥-٢٠٠٦، فمكّنت بذلك المكاتب الإقليمية من تقييم الطلبات واتخاذ القرارات، مما يزيد من قدرة البرنامج على تلبية الحاجات.

سادسا - دعم البعثة

٥٤ - اكتمل إنشاء المقر المتكامل للبعثة في ٢٧ حزيران/يونيه. وتم الانتهاء تقريبا من عمليات التجديد ونقل مكاتب البعثة إلى المقر. ومنذ ٢٠ تموز/يوليه، بدأت المكاتب الإقليمية المتكاملة عملها في جميع أنحاء البلد، كما يحرز تقدم حثيث في التخطيط لتقديم الدعم لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والعملية الانتخابية. وقد جرى اختيار مرافق ملائمة لإيواء أفراد إضافيين من وحدة الشرطة المشكَّلة وأفراد القوات العسكرية والشرطة المدنية، وانتهى تقريبا العمل المتعلق بإعادة التأهيل المطلوبة.

٥٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وضعت البعثة خطة تنفيذ لولايتها تتضمن تفصيلا لدور كل من مكونات البعثة المختلفة في إنجاز الأهداف العامة. وتشكل الخطة أداة لزيادة تحسين التنسيق وجهود التكامل داخل البعثة.

٥٦- وتواصل البعثة توفير التدريب لتوعية موظفيها بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد جرى في تموز/يوليه ٢٠٠٥ التدريب الأوّلي لثمانية وعشرين مستشارا لشؤون فيروس نقص المناعة البشرية، وبدأ تقديم الخدمات الطوعية للاستشارة والاختبار لموظفي البعثة.

سابعا – الجوانب المالية

٥٧ – خصصت الجمعية العامة بموجب قرارها ١٧/٥٩ باء مبلغ ٠٠٠ ٨٨٧ ٤٩٤ دولار (إجمالي)، أي ما يعادل ٥٨٣ ٢٤٠ ٤١ دولارا في الشهر للحساب الخاص للبعثة، للفترة من ١ تموز/يوليه وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وإثر اعتماد مجلس الأمن للقرار ١٦٠٨ (٢٠٠٥)، أحيل إلى الجمعية تقرير يتضمن ميزانية منقحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ قدرها ٥٠٠ ٨٢٨ ٥١٨ دولار، لاستعراضها خلال الجزء الأساسي من دورتها الستين.

٥٨ – واعتبارا من ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٥، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٣٣١,٧ مليون دولار. ويبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى اليوم ٥٥٧ ٢ مليون دولار.

ثامنا – ملاحظات

٥٩ – تمر هايتي بمرحلة حاسمة. فقد تعززت فرص تحقيق عملية انتخابية تتسم بالمصداقية بتسجيل عدد كبير من الناخبين ودخول مرشحين يمثلون طائفة عريضة من الآراء السياسية. كما أحرز تقدم في التصدي للتهديدات الأمنية العاجلة. بيد أن المكاسب التي تحققت لا تزال هشة، وهناك حاجة إلى زيادة الانفتاح وتحسين اتخاذ القرارات في العملية الانتخابية. وثمة مشاكل أخرى يلزم التصدي لها وتشمل المشاكل التقنية الحالية في العملية الانتخابية، وإمكانية ازدياد العنف أثناء فترة الحملة الانتخابية، واستمرار الحصانة من العقاب وعدم مراعاة حقوق الإنسان.

٦٠ – وتقع المسؤولية الأولى عن انتعاش هايتي على عاتق قادة البلد وشعبه. على أنه إذا أريد لهايتي أن تتقدم صوب تحقيق الاستقرار الحقيقي والتنمية الفعلية، يتعين توفير دعم دولي قوي ومتواصل عن طريق بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ومن خلال مساعدة ثنائية مكمِّلة وجيدة التنسيق. ومن الأمور التي تبعث على التشجيع، في هذا الصدد، ارتفاع مستوى الالتزام الذي أبداه أعضاء المجموعة الأساسية المعنية بهايتي أثناء الاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقد مؤخرا للبدان المساهمة بقوات في أمريكا اللاتينية واجتماع فريق ريو في باريلوش، بالأرجنتين.

٦١ – وستعتمد مصداقية الانتخابات على ثقة المرشحين ودوائرهم الانتخابية في أن العملية شفافة وفي أنه قد تمت كفالة الحيدة في الميدان. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان أن تُعالج الحكومة الانتقالية بدون مزيد من الإبطاء الشواغل المتبقية بشأن القانون الانتخابي، وأن تتخذ التدابير الكفيلة بتيسير إجراء انتخابات شاملة وقائمة على المشاركة. ومن الضروري تجنب

أي إدراك بأن العملية القضائية تستخدم على نحو يمكن أن يؤثر تأثيرا معاكسا على المشاركة السياسية. ومن شأن توفير التمويل العام للأحزاب السياسية أن يحدَّ من خطر الاعتماد على مصادر مريبة للتمويل. وينبغي لزعماء الأحزاب السياسية، العاملين مع الحكومة الانتقالية والمجتمع المدني، أن يسعوا إلى الوصول إلى الجماهير وبناء التعاون عبر الأحزاب.

٦٢ - وينبغي أن تتخذ على وجه الاستعجال الإجراءات العشرة ذات الأولوية التي حددتها البعثة ومنظمة الدول الأمريكية للتغلب على التحديات التقنية والتنظيمية الرئيسية في العملية الانتخابية، ويلزم بصفة خاصة تعزيز القدرة المؤسسية للمجلس الانتخابي المؤقت كمسألة لها الأولوية. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتأهب لأداء دور أكبر في تنظيم العملية الانتخابية ضمانا لنجاحها. ويتطلب هذا الدور زيادة مقابلة في موارد البعثة في الأجل القصير.

٦٣ - ونحن نُقدر الدعم المالي الكبير الذي تعهد بتقديمه المانحون الثنائيون لتنظيم الانتخابات. وأضحى من المُلحّ الآن صرف المبالغ المتعهد بها كاملة وتوفير الموارد الضرورية لتغطية كامل تكلفة العملية الانتخابية.

٦٤ - وعلى الرغم من أوجه التحسن التي حدثت مؤخرا في حالة الأمن والنجاح الذي تحقق في عمليات الأمن المشتركة الكبيرة النطاق، فإن الأمر يتطلب القيام بالمزيد من أجل الحفاظ على الضغط على الجماعات المسلحة غير المشروعة. وينبغي أن يصحب عمليات الأمن تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية، التي ينبغي توفير الموارد اللازمة لها في حينها. وسيتطلب الأمر أيضا مساعدة المانحين الثنائيين ليتسنى التصدي بصورة مجدية للتهديدات الأمنية التي تُشكلها تدفقات المخدرات والأسلحة.

٦٥ - وبالنظر إلى إمكان زيادة التوترات أثناء المرحلة المقبلة في العملية الانتخابية، يمكن بعث رسالة مفيدة باعثة على الطمأنة والردع إذا ما أوضحت دولة عضو أو أكثر الاستعداد لدعم قدرات البعثة عن طريق نشر وجود لها بعيد عن الشاطئ خلال هذه الفترة، إذا اقتضى الأمر ذلك.

٦٦ - ويُعد تعزيز مؤسسات سيادة القانون في هايتي، بما في ذلك إصلاح شرطة هايتي الوطنية، أمرا ضروريا لصياغة الاستقرار الداخلي بصورة فعالة وبسط نطاق سلطة الدولة. وقد ازدادت الحاجة إلى إصلاح شرطة هايتي الوطنية نتيجة للأنباء الباعثة على القلق العميق والتي تواترت أخيرا عن ضلوع بعض ضباطها في ارتكاب جرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان تتسم بالخطورة. بيد أنه حدث تحسن ملحوظ في مستوى التعاون وفي موقف قيادة شرطة هايتي الوطنية. ويكتسي الالتزام الكامل للسلطات الهايتية بإنهاء الحصانة من العقاب وإنشاء

قيم مهنية أهمية حيوية لمضي الإصلاح قدما إلى الأمام. وسيكون من الضروري، بالمثل، تقديم مساهمات سخية ومستمرة من المجتمع الدولي، بالتعاون الوثيق مع البعثة مصحوبا بعملية الفرز والاعتماد.

٦٧ - ويجب أن يجري إصلاح الشرطة بالتوازي مع تحسين عمل النظامين القضائي والجنائي في هايتي. ذلك أن إحراز تقدم واضح في هذه المجالات يُعد أمراً حيويا لزيادة الثقة العامة في قدرة حكومة هايتي مستقبلا على البقاء. ويجب على الحكومة الانتقالية أن تبذل قصارى جهودها لتحقيق تقدم بصدد هذه الإصلاحات أثناء ما تبقى من ولايتها، بغية توفير قاعدة صلدة للحكومة المنتخبة المقبلة.

٦٨ - ومن الضروري أيضا أن تعمل السلطات الهايتية بتعاون وثيق مع البعثة والمجتمع الدولي الأعرض نطاقا من أجل تعزيز حماية حقوق الإنسان، ووضع حد للحصانة من العقاب، والتصدي لحالات التوقيف غير المشروع والتعسفي والمطول.

٦٩ - وستواجه الإدارة التي تتولى الحكم عقب الانتخابات تحديات هامة، سياسية وأمنية متعلقة بحقوق الإنسان، في الوقت الذي لا تملك فيه سوى قدرة فنية محدودة وقلة من الموارد. ولذا سيظل تقديم مزيد من المساعدة الهامة من المجتمع الدولي أمرا لا غنى عنه، على الأقل طوال الأعوام القليلة المقبلة.

٧٠ - ولن يعتمد وضع استراتيجية فعالة لمساعدة هايتي على معالجة الأبعاد السياسية والأمنية للاستقرار فحسب، بل وعلى جوانبه الاجتماعية والاقتصادية كذلك. ويمكن أن تؤدي التوقعات غير الواقعية إلى عدم الاستقرار، لا سيما أثناء الفترة التي تعقب الانتخابات. وينبغي لسخاء المانحين أن يجد تعبيرا ملموسا عنه على أرض الواقع من خلال المشاريع التي تنطوي على الاستخدام الكثيف لليد العاملة، والتي يمكن أن تسهم في استعادة ثقة الجماهير في عملية بناء السلام. وينبغي على المانحين أيضا أن يدعموا السلطات المركزية والمحلية، وأن يشاركوا كذلك في جهود الحد من الفقر الأبعد مدى.

٧١ - وإنني أشعر بالامتنان لاستمرار التزام الدول الأعضاء المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في البعثة، وكذلك لأعضاء المجموعة الأساسية وسائر المنظمات والوكالات والمساهمين والمانحين لما قدموه من دعم في تنفيذ ولاية البعثة. وأخيرا أود أن أشيد بممثلي الخاص، خوان جابرييل فالديس، ولأفراد البعثة من القوات العسكرية والشرطة والمدنيين، على تفانيهم وعملهم في سبيل النهوض بالسلام والاستقرار في هايتي.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي: البلدان المساهمة بأفراد عسكريين ووحدات عسكرية (في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)

البلد	ضباط الأركان	القوات	المجموع
الأرجنتين	١٠	٥٤٧	٥٥٧
الأردن	٩	٨٦١	٨٧٠
إسبانيا	٢	٢٠٠	٢٠٢
إكوادور	١	٦٦	٦٧
أوروغواي	٧	٧٧١	٧٧٨
باراغواي	٣	–	٣
البرازيل[أ]	٢٠	١ ١٩٩	١ ٢١٩
بوليفيا	٤	–	٤
بيرو	٥	٢٠٢	٢٠٧
سري لانكا	٥	٧٥٠	٧٥٥
شيلي	٩	٥٣٤	٥٤٣
غواتيمالا	٣	٨٠	٨٣
فرنسا	٢	–	٢
الفلبين	٢	١٥٥	١٥٧
كرواتيا	١	–	١
كندا	٣	–	٣
ماليزيا	١	–	١
المغرب	٤	١٦٤	١٦٨
نيبال	٦	٧٥٠	٧٥٦
الولايات المتحدة الأمريكية	٤	–	٤
اليمن	١	–	١
المجموع	**١٠٢**	**٦ ٢٧٩**	**٦ ٣٨١**

(أ) بما في ذلك قائد القوة.

المرفق الثاني

بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي: البلدان المساهمة بأفراد الشرطة المدنية ووحدات الشرطة المشكَّلة (في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)

البلد	أفراد الشرطة المدنية	وحدات الشرطة المشكَّلة	المجموع
الأرجنتين	٥	–	٥
الأردن	٧	٢٨٧	٢٩٤
إسبانيا	٣٣	–	٣٣
أوروغواي	٨	–	٨
باكستان	–	٢٤٨	٢٤٨
البرازيل	١	–	١
بنن	٢٩	–	٢٩
بوركينا فاسو	٥١	–	٥١
البوسنة والهرسك	١٠	–	١٠
تركيا	٩	–	٩
تشاد	١٩	–	١٩
توغو	٤	–	٤
رومانيا	٥	–	٥
زامبيا	٣	–	٣
سري لانكا	٣	–	٣
السلفادور	٤	–	٤
السنغال	١	٨٤	٨٥
سيراليون	٧	–	٧
شيلي	١١	–	١١
الصين	٩	١٢٥	١٣٤
غانا	٢٦	–	٢٦
غينيا	٣١	–	٣١
فرنسا	٧٩	–	٧٩
الفلبين	١٩	–	١٩
الكاميرون	٤٣	–	٤٣
كندا[أ]	٨٠	–	٨٠

البلد	أفراد الشرطة المدنية	وحدات الشرطة المشكَّلة	المجموع
مالي	١٣	–	١٣
مصر	١٤	–	١٤
موريشيوس	٢	–	٢
نيبال	٥	١٢٥	١٣٠
النيجر	١٠	–	١٠
نيجيريا	١٠	–	١٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٤٩	–	٤٩
اليمن	٢	–	٢
المجموع	**٦٠٢**	**٨٦٩**	**١ ٤٧١**

(أ) بما في ذلك مفوض الشرطة.

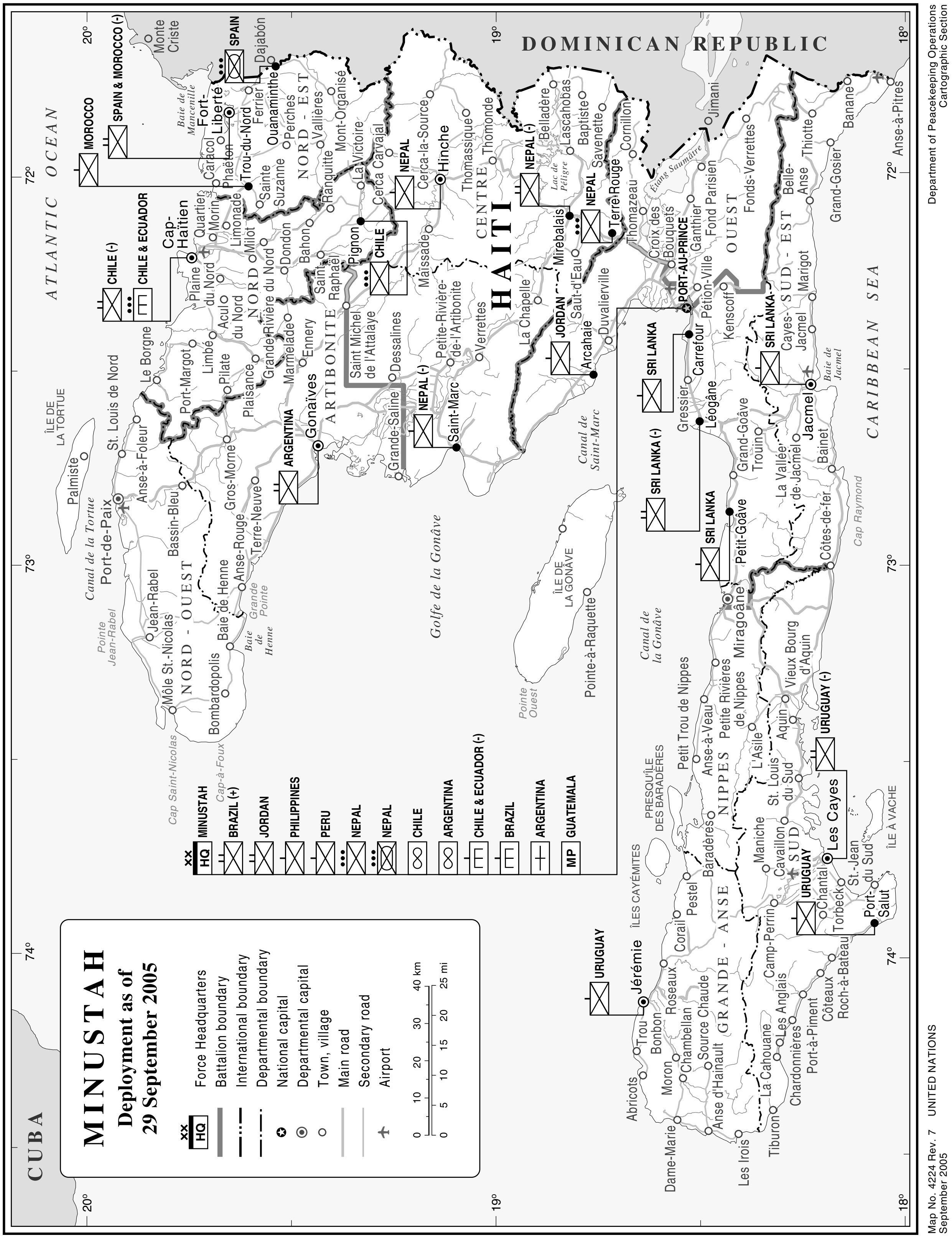
MINUSTAH
Deployment as of 29 September 2005
Force Headquarters
Battalion boundary
International boundary
Departmental boundary
National capital
Departmental capital
Town, village
Main road
Secondary road
Airport
0 10 20 30 40 km
0 5 10 15 20 25 mi
HQ MINUSTAH
BRAZIL (+)
JORDAN
PHILIPPINES
PERU
NEPAL
NEPAL
CHILE
ARGENTINA
CHILE & ECUADOR (-)
BRAZIL
ARGENTINA
MP GUATEMALA
CUBA
ATLANTIC OCEAN
DOMINICAN REPUBLIC
HAITI
CARIBBEAN SEA
Golfe de la Gonâve
Canal de la Tortue
Canal de Saint-Marc
Canal de la Gonâve
ÎLE DE LA TORTUE
ÎLE DE LA GONÂVE
ÎLE À VACHE
ÎLES CAYÉMITES
NORD - OUEST
NORD
NORD - EST
ARTIBONITE
CENTRE
OUEST
SUD - EST
NIPPES
SUD
GRANDE - ANSE
Port-de-Paix
Cap-Haïtien
Fort-Liberté
Gonaïves
Hinche
PORT-AU-PRINCE
Jacmel
Miragoâne
Les Cayes
Jérémie
MOROCCO
SPAIN & MOROCCO (-)
SPAIN
CHILE (-)
CHILE & ECUADOR
ARGENTINA
CHILE
NEPAL
NEPAL (-)
JORDAN
SRI LANKA
SRI LANKA (-)
URUGUAY
URUGUAY (-)
Map No. 4224 Rev. 7 UNITED NATIONS
September 2005
Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section